الاقتصاد اللبناني

أمام تحديات الثمانينات

الورقة الاساسية: د. عبد الهادي يموت

المشاركون:

د. نجيب عيسى
د. توفيق شمبور
د. عبدو يبرودي
د. نبيل اللاذقي
د. الياس سابا
د. أحمد بعلبكي
د. توفيق جابر
د. داني الدويري
د. حسن بلوط
د. كليب كليب
د. كمال حمدان

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
THE CONSULTING CENTER FOR STUDIES & DOCUMENTATION

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الاقتصاد اللبناني
أمام تحديات اتفاقية الغات

(وقائع حلقة نقاش لدراسة أعدها د. عبد الهادي يموت
حول اتفاقية الغات وأثرها على الاقتصاد اللبناني)

ـ بيروت في ٩ تموز ١٩٩٧ ـ

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات
المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
رجب ١٤١٨هـ
تشرين الثاني ١٩٩٧م

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
بيروت ـ حارة حريك ـ خلف الضمان الصحي ـ شارع دكاش
بناية الصفاء ـ الطابق الأول هاتف: ٨٢٥٧٣٧/ ٠١ ـ ٨٣٣٤٣٨/ ٠٣
ص. ب: ٤٧ / ٢٤ بيروت ـ لبنان
e-mail:
DIRASAT @ cyberia . net. lb.

محتويات الكتاب

المشاركون ٦

تقديم ٧

كلمة الافتتاح لمدير المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

الأستاذ علي فياض ١٣

كلمة مدير حلقة النقاش

د. نجيب عيسى ١٧

الجزء الأول: اتفاقية الغات وآثارها على الاقتصاد اللبناني

د. عبد الهادي يموت ٢١

محتويات الجزء الأول ٢٣

الجزء الثاني: التعقيبات والمداخلات ١٥٧

محتويات الجزء الثاني ١٥٩

ردود المعقبين ٢٢٥

كلمة أخيرة للعميد د. عبد الهادي يموت ٢٣٠

الورقة الاساسية: د. عبد الهادي يموت

مدير حلقة النقاش: د. نجيب عيسى

التعقيبات:
- د. توفيق شمبور
- الاستاذ نبيل الادقي
- د. عبدو يبرودي

المداخلات:
- د. توفيق جابر
- د. أحمد بعلبكي
- د. داني الدويري
- د. حسن بلوط
- د. كليب كليب
- د. كمال حمدان
- د. الياس سابا

تقديم

من الواضح أن الترتيبات التي خرجت بها الجولة الأخيرة من محادثات «الغات» (جولة أورغواي ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣)، والتي تكرست بتوقيع ١٢٧ دولة عليها في مؤتمر مراكش المنعقد في ١٥/٤/١٩٩٤، قد جاءت لتوسع دائرة التبادل الحر على الصعيد الدولي، وتزيد من زخمة ولتشكل، بالتالي، دفعاً إضافياً قوياً لظاهرة العولمة التي نشهدها في وقتنا الحاضر.

وإذا كان من المؤكد أن البلدان الصناعية المتقدمة بشكل عام والشركات المتعددة الجنسية بشكل خاص، هي المستفيد الرئيس من هذه الظاهرة، فإن تأثير هذه الأخيرة على البلدان الأخرى، ومنها البلدان النامية، أصبح موضوعاً للدراسة والبحث من قبل الخبراء، سواء بمبادرة منهم أو بطلب من السلطات المسؤولة في البلدان المعنية، أو المنظمات الدولية المختصة.

وبخصوص الدراسات التي تناولت تأثير اتفاقات الغات الأخيرة على البلدان النامية، نلاحظ أن المواقف التي خلصت إليها هذه الدراسات تتنازعها وجهتا نظر رئيسيتان: واحدة، وهي الغالبة، تقول بأن لا خيارات أخرى أمام البلدان النامية سوى الانضمام إلى هذه الاتفاقات؛ لأن التحولات الهائلة التي شهدها العالم في المدة الأخيرة لناحية التقدم التكنولوجي وزخم تدفق المعلومات عبر الحدود، لم تعد تسمح لأي بلد، مهما كانت أوضاعه، أن يعيش خارج العلاقات الدولية، ولا سيما حركة

المبادلات التجارية. وفي جميع الأحوال، فإن سلبيات عدم الانضمام إلى الغات تبقى أكثر من سلبيات الانضمام إليها. لكن وجهة النظر هذه تعترف بالمقابل أن البلدان النامية بأوضاعها الحالية لا يمكن أن تجني الكثير من الثمار مِن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وعليها أن تستفيد من المرحلة الانتقالية التي تنص عليها الغات، وخصوصاً من بنودها التي تأخذ بعين الاعتبار بعض الأوضاع الخاصة للبلدان النامية لكي تقوم هذه الأخيرة بأحداث الاصلاحات البنيوية التي من شأنها أن تعزز من مواقعها التنافسية على الصعيد الدولي. والإصلاحات المطلوبة من وجهة النظر نفسها، هي المكملة، داخلياً أو محلياً، لتحرير التجارة الخارجية، مما يعني إزالة جميع التدخلات والقيود التي تعترض قوى السوق، أي في نهاية الأمر تقليص الدور الذي تلعبه الدولة تقليدياً في هذه البلدان، على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية، إلى حدوده الدنيا.

أما وجهة النظر الثانية، فتعترف بدورها، أن البلدان النامية لا يمكنها فِرادى، أن تبقى بمعزل عن حركة المبادلات الدولية إلا أنه بمقدورها إذا ما تكتلت فيما بينها، أن تحول شروط التجارة الدولية لصالحها، فإذا لم تستطع من هذا الطريق إدخال التعديلات التي تتوافق مع مصالحها، على اتفاقيات الغات، فإنها تكون بذلك قد خلقت المجال الاقتصادي الواسع للاعتماد المتبادل على الذات. والواقع، هو أن البلدان النامية، تكون بتكتلها المطلوب قد سارت على خطى البلدان الصناعية المتقدمة التي نلاحظ انخراطها في تكتلات اقتصادية عملاقة.

فيما يتعلق بلبنان تحديداً، هنالك وجهة نظر تقول بأن وضعه بين البلدان النامية هو وضع خاص. فالنظام الاقتصادي في لبنان، كان ولا يزال، يتميز بلبيراليته الاقتصادية المفرطة. وكان، بالتالي، ولا يزال من أكثر البلدان النامية انفتاحاً على الخارج وأقلها حمائيه من ناحية، والدولة فيه الأقل تدخلاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية.

وتمضي وجهة النظر هذه تقول بأن لبنان قد اختبر بالملموس فوائد ليبراليته. فقد زودت هذه الأخيرة الاقتصاد اللبناني بقدرة تنافسية في المنطقة حققت له معدلات نمو لا نظير لها. وعليه، فإن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على انضمام لبنان إلى الفات هي أقل بكثير من التكاليف التي يمكن أن تترتب على انضمام سائر البلدان النامية إليها.

في الواقع، يبدو ما تذهب إليه وِجْهة النظر هذه من قبيل تبسيط الأمور؛ ذلك أن الإزدهار الاقتصادي الذي عرفه لبنان قبل الحرب، لم يأت نتيجة للقدرة التنافسية العالية التي كان يتمتع بها الاقتصاد اللبناني، بل العكس هو الصحيح، أي أن لبنان انطلق من احتكاره لوضعين، جغرافي وبشري، مميزين بالنسبة للمنطقة، ليلعب دور الوسيط في العلاقات المتنامية بينها وبين العالم الخارجي. وإذا كان صحيحاً أن النظام الاقتصادي الحر كان من العوامل الرئيسية التي جعلت لبنان يضطلع بهذا الدور إلا أنه (أي هذا النظام) كان أيضاً من الأسباب الرئيسية التي تركت البنية الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية تعاني من اختلالات بنيوية خطيرة: ضعف قطاعات الانتاج السلعية الزراعية والصناعة، تفاوت كبير في توزيع الدخل الوطني على مختلف الفئات الاجتماعية، وتفاوت أكبر في توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية على المناطق، بالإضافة إلى معدلات هجرة وبطالة عالية.

وجاءت الحرب الأهلية، لتمنع لبنان خلال ما يقارب العقدين من الزمن من مواكبه التحولات الهائلة التي جرت على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتجرده، بالتالي، من المزايا التي كان يتمتع بها في المنطقة، وتدخل في الوقت نفسه قطاعاته الانتاجية بما فيها القطاعات السلعية في أزمة حادة، أصبحت لا تقوى معها على المنافسة، حتى في الإطار المحلي.

خلاصة القول هي إن التحدي الكبير الذي يقف لبنان في مواجهته في الوقت الحاضر هو، بالإضافة إلى إعادة الإعمار، إعادة هيكلة بنيته الانتاجية. وهذا الأمر يبدو في جميع الأحوال مِن الأولويات المطلقة والشروط الضرورية التي يجب توفرها قبل الانضمام إلى الڤات، أو الانخراط في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي أو الاثنين معاً، غير أن إعادة الهيكلة هذه لا يمكن أن تتم، وهنا المفارقة، من خلال الاستمرار بالالتزام بالصيغة التقليدية لليبرالية الاقتصادية اللبنانية، وإنما تتطلب تخطيطاً واعياً يقوم على قاعدة عريضة من التوافق الاجتماعي والوطني، ويعود للدولة فيه الدور المركزي والحاسم في توفير مستلزمات التنفيذ ومراقبته، وبالرغم من كلام المسؤولين والمختصين الكثير على الڤات والتحديات التي تفرضها على الاقتصاد اللبناني، وبعض الإشارات المتعلقة بتأثيرها المحتمل على هذا القطاع أو ذاك، فإنه في حدود علمنا، لم يصدر عن الجهات الرسمية أو حتى عن مؤسسات البحث الخاصة، دراسة تتناول جميع القضايا التي تطرحها اتفاقية الڤات على المستويين العام واللبناني.

وقد جاء هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه الدراسة التي أعدها الدكتور عبد الهادي يموت في موضوع «اتفاقية الڤات وآثارها على الاقتصاد اللبناني»، والحلقة النقاشية التي عقدت حولها، جاء ليسد فراغاً ملحوظاً على هذا الصعيد، بتسليطه الضوء على معظم المسائل التي تطرحها الاتفاقية على الاقتصاد اللبناني وذلك دون إغفال للسياق العام الذي أدى إلى ظهورها إلى حيز الوجود. وهكذا، يلاحظ القارىء أن الدراسة والحلقة النقاشية قد دارتا حول النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ ظاهرة العولمة كإطار عام تندرج فيه اتفاقية الڤات.

٢ ـ المراحل التي مرت فيها الاتفاقية وصولاً إلى جولة أورغواي.

٣ ـ البنود التي نصت عليها الاتفاقية التي وقع عليها في مؤتمر مراكش ١٩٩٤.

٤ ـ الأوضاع القطاعية الحالية للاقتصاد اللبناني وكيفية تعاطي السياسة الرسمية معها.

٥ ـ الانعكاسات المتوقعة للاتفاقية على مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني.

٦ ـ الاصلاحات الهيكلية في مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني الواجبة لمواجهة تحديات الثلاث.

٧ ـ أهمية التكامل الاقتصادي العربي في سياق مواجهة هذه التحديات.

يبقى أخيراً أن نقول بأن هذه المبادرة التي قام بها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لا تعفي السلطات المسؤولة اللبنانية من واجب توظيف امكاناتها التي تفوق كثيراً امكانات المركز في إعداد الدراسات التفصيلية في هذا الموضوع، وخصوصاً وضع الخطة والجدول الزمني المحددين للقيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

١٩٩٧/٩/٣

د. نجيب عيسى